قدموا واجب العزاء في شهيد الواجب وطالبوا بمحاسبة المقصرين

نواب : انفلات أمني غير مسبوق

رياض عواد

تفاعل عدد من النواب مع فاجعة استيقظ عليها المواطنون والمقيمون في دولة الكويت جراء قتل وافد سوري والدته صباحا وبعد قليل قتل شرطي مرور أثناء تأدية واجبه في منطقة المهبولة

وكتب النائب مهند الساير على صفحته : رحم الله شهيد الواجب عبدالعزيز محمد الرشيدي المغدور به وهو على رأس عمله في جريمة المهبولة .

وأضاف الساير يجب أن يكون هذا المجرم عبرة للجميع وأن الإنفلات الأمني الغير مسبوق يجب أن يقف !

بدوره قال النائب ثامر السويط ان الانفلات الأمني في عهد وزير الداخلية الحالي بلغ مبلغاً خطيراً في الكويت وهو أحد محاور استجوابنا له ، واليوم يُقتل شرطي بجانب دوريته طعناً أمام الناس في الوقت الذي ترسل القوات الخاصة محملين بالأسلحة لمواجهة الغير مطعمين ومنعهم دخول المجمعات التجارية ، لذلك اقول له استقيل قبل أن تُقال .

وكتب النائب الكتور عبد الكريم الكندري الكويت تشهد مظاهر الافلات الأمني غير المسبوق والارتفاع بمؤشرات الجريمة بشكل خطير لذلك كانت هذه القضايا أحد محاور استجوابنا المقدم لوزير الداخلية الذي أهمل الأمن العام وإنشغل وأشغل وزارته بالمظاهر الاعلامية.

رحم الله شهيد الواجب عبدالعزيز محمد الرشيدي ونسأل الله السلامة للجميع.

وكتب النائب محمد عبيد الراجحي قائلا رحم الله شهيد الواجب

عبدالعزيز محمد الرشيدي المغدور به وهو على رأس عمله في جريمة المهبولة .

يجب أن يكون هذا المجرم عبرة لم لايعتبر بعد هذا الأنفلات الأمني لاحول ولاقوة إلا بالله

وكتب النائب مهلهل خالد المضف قائلا في الوقت الذي تستنفر فيه الاجهزة الامنية لتنفيذ قرار يخلو من المنطق يتعرض المجتمع لأبشع انواع الجرائم دون حماية

رحم الله الشهيد عبدالعزيز الرشيدي الذي ضحى بروحه ودمه من اجل الحفاظ على الارواح وانقاذهم

وشدد النائب الدكتور عبد الله الطريجي على أن جريمة قتل العسكري المغدور لن تمر مرور الكرام دون اتخاذ الإجراءات الواجب اتخاذها في المحاسبة ، وإعفاء من يثبت تقصيره من القيادات الأمنية ، سائلا الله الرحمة لعبد العزيز الرشيدي ، والصبر لأهله ولنا جميعا في هذا المصاب الجلل .

خالد المونس

احمد مطيع

محمد الراجحي

عبدالكريم الكندري

ثامر السويط

احمد الحمد

وأضاف في تصريح صحافي ان دم شهيد الواجب في رقبة وزير الداخلية وقيادات الوزارة الذين انشغلوا بتوزيع العسكريين من أفراد الأمن والقوات الخاصة في المجمعات لمنع دخول غير المطعمين إليها ، عن دورهم الأهم في تعزيز الأمن والحد من الانفلات الأمني في المناطق والشوارع.

وإذ أكد الطريجي انه في انتظار الإجراءات العاجلة التي ينبغي على وزير الداخلية اتخاذها ، فإنه طالب الوزير على وجه السرعة بتفعيل القرارات التي تفرض تواجد عسكريين اثنين في كل دورية ، للمساعدة في فرض هيبة القانون وحماية العسكريين الين يقومون بتطبيقه .

وأشار الطريجي إلى ان هذه الجريمة البشعة تعيد مجددا طرح ملف التركيبة السكانية التي ينبغي عدم التساهل في ضبطها ، فلا مجاملات على حساب أمن واستقرار الدولة ، وحماية المواطنين من تداعيات الزيادة الكبيرة جدا في أعداد الوافدين مقارنة مع المواطنين .

من جهته كتب النائب السابق الدكتور عادل الدمخي قائلا رحم الله الشهيد بإذن الله عبدالعزيز محمد الرشيدي إخفاق أمني كبير ، كما هي الإخفاقات تتكرر في بقية المجالات في الدولة.

ونهج مستمر بالإخفاق ولا أحد يريد أن يتحمل المسؤولية والقانون يطبق بانتقائية أضاعت هيبة بلد هذا النهج يجب أن يتغير ، وإنقاذ البلد بتغيير نهج الإدارة

من جهته كتب النائب الدكتور أحمد مطيع العازمي على صفحته قائلا كثرة جرائم القتل مؤخرا تحتاج اجراء دراسة عن أسبابها وطرق علاجها

وأضاف العازمي وهذا يتطلب مراجعة آلية عمل وزارة الداخلية وكذلك سن قوانين صارمة

لحماية رجال الأمن وفرض هيبة النظام نسأل الله الرحمة والمغفرة لشهيد الواجب عبدالعزيز الرشيدي وللمواطنة القتيلة وأن يلهم ذويهما الصبر والسلوان

وكتب النائب مبارك هيف الحجرف قائلا رحم الله شهيد الواجب عبدالعزيز محمد الرشيدي الذي قدم روحه في سبيل وطنه، والله أني كأب قبل أن أكون سياسي أصبحت أخشى خروج أبنائي في الشارع أو انتسابهم للشرطة بسبب الانفلات الأمني الغير مسبوق ،هذا الانفلات سببه خلل في الإدارة وعجز عن تطبيق العدالة. ومن لم يستطع إصلاح الخلل فليرحل.

وكتب النائب خالد العتيبي على صفحته قائلا انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات وزيادة نسبة جرائم القتل تعد محوراً من باقي محاور استجوابنا المقدم لوزير الداخلية

– أبسط قواعد تأمين وسلامة رجل الأمن عدم خروجه منفرداً لأداء عمله ويجب عدم قبول عذر النقص العددي فالخلل في تجاوب الوزير للنقل للترضيات وكسب الولاءات وهي ايضاً أحد محاورنا

بدوره كتب النائب هشام الصالح على صفحته قائلا الحزن والغضب بمثل هذه الجريمة البشعة لشهيد الواجب ومن قبلها جريمة فرح

لا يطفؤها الا القصاص العاجل تلك سنة إلهية جلية .. ففي القصاص حياة

لابد أن يفتح قصر نايف أبوابه وينفض غبار أحباله علانية حتى يتحقق الردع

اللهم ارحم شهيد الواجب عبدالعزيز الرشيدي

وكتب النائب النائب سعد الخنفور قائلا التفاعل الشعبي والرسمي مع حادثة

الشهيد عبدالعزيز محمد الرشيدي تؤكد ضرورة القصاص من القاتل والضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه التعدي على رجال الأمن نسأل الله له الرحمة والمغفرة، وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

من جهته كتب النائب الدكتور حسن جوهر قائلا تعازينا القلبية لأسرة شهيد الواجب عبدالعزيز محمد الرشيدي تقبله الله برحمته ورضوانه. وأضاف جوهر الجريمة البشعة التي هزت الوجدان الإنساني في وضح النهار توجب المراجعة الجذرية للإنفلات الأمني واستعادة هيبة القانون والنظام..

وكتب النائب الدكتور عبيد الوسمي ما تعيشه الكويت من اخفاقات على كل الأصعدة و المستويات امر لا يمكن قبوله او التعايش معه

والحد الادنى من تحمل المسؤولية ليس السياسية فقط بل حتى الاخلاقية و الوطنية تقتضي من اي مسؤول معني بالامر ان يطلب اعفاؤه احتراما للمجتمع أو على الاقل احتراماً لنفسه

وكتب النائب سعود بوصليب : خالص العزاء لشهيد الواجب عبدالعزيز محمد الرشيدي الذي قُتل غدراً صباح هذا اليوم على يد مجرم أثناء أداء عمله رحمه الله رحمة واسعه...تعازينا لأسرتة الكريمة

وقال النائب مبارك العرو: رحم الله شهيد الواجب عبدالعزيز الرشيدي وأحسن عزاء أهله ، وننتظر من وزارة الداخلية قرارات تتعلق بالحزم الأمني وأخرى تتعلق بتكريم الفقيد بما يليق به.

وتفاعل النائب أسامة المناور وكتب فاجعة تدمي القلب اللهم تقبله بالشهداء.

الداخلية أعلنت ضبط الجاني وننتظر القصاص العادل

وكذلك ننتظر من الداخلية ضبط من نشر تصوير الجريمة البشعة فلماذا يُقتل ذويه مرتين ؟

وقال النائب محمد المطير: رحم الله شهيد الواجب عبدالعزيز محمد الرشيدي والهم اهله وذويه الصبر والسلوان..

وأضاف المطير الانفلات الامني وصل مراحل غير مسبوقة.. فكيف يترك رجل امن وحيدا في دوريته بمخالفة للمبادىء الامنية.. يتحمل هذا الامر وزير الداخلية.. لذلك الاستجواب المقدم من اخواني الاعضاء مستحق

بدوره كتب النائب السابق صالح عاشور قائلا على وزاره الداخليه التحقيق فوراً بالمخالفات الأمنيه التى أدت إلى إستشهاد العسكري على يد القاتل وهي : خروج العسكري وحيداً بالدوريه بدون مرافق ، السماح للقاتل بالنزول من السياره ، إستدعاء أصحاب السيارات القريبه وعدم مساعدتهم لرجل أمن يقتل أمام أعينهم وهم إما يصورون أو غير مبالين

وكتب النائب السابق الدكتور بدر الداهوم لو كان وزيرداخلية يتحمل مسئولية منصبه لقدم استقالته نتيجة لجرائم القتل التي تحدث مؤخراً ، أكبر همه منع غيرالمطعمين لدخول المجمعات ويترك الوظيفة الأصلية لعمل الداخلية للأسف إخفاقات هذا الوزير كل يوم بزيادة ولازال غير مبال لما يحدث

وقال عضوً مجلس الأمة النائب المهندس أحمد الحمد إن حادثة مقتل شهيد الواجب عبد العزيز محمد الرشيدي رحمه الله أثارت الحزن والقلق لدى جميع الكويتيين، مطالباً وزارة الداخلية بتطوير آلية عملها بما يخص الدوريات على أن لا يكون شخص واحد موجود في الدورية ويكون معه من يساعده ويسانده في الحالات الطارئة مع تزويده عناصر الدورية بكل مستلزمات الامان والحماية والدفاع عن النفس.

وأضاف الحمد بأن تكرار مثل هذه الجرائم والحوادث يستوجب من وزارة الداخلية إعادة النظر في كل آليات عملها لحماية الناس وحماية منتسبي وزارة الداخلية في نفس الوقت وحفظ الأمن العام في كل مكان، مبيناً بأن التركيز على المجمعات وضخ عدد كبير من عناصر الداخلية فيها لمنع دخول غير المطعمين لا يعني إهمال الجوانب الأخرى الهامة والتي تمس الناس في أمنهم وراحتهم اليومية!

وناشد الحمد رواد مواقع التواصل الاجتماعي بعدم نشر أو مشاركة مقاطع الفيديو الخاصة بالحادثة لما فيها من مشاهد مؤلمة جداً للجميع وخاصة لأهل الشهيد رحمه الله وذويه وأصدقائه ومحبيه.

- **الطريجي : دم شهيد الواجب في رقبة وزير الداخلية.. ومقتله لن يمر مرور الكرام**
- **السويط : الانفلات الأمني في عهد وزير الداخلية الحالي بلغ مبلغاً خطيراً**
- **الكندري: الكويت تشهد مظاهر إفلات أمني غير المسبوق**
- **الراجحي: يجب أن يكون هذا المجرم عبرة لمن لايعتبر**
- **مطيع : كثرة جرائم القتل مؤخرا تحتاج دراسة لأسبابها وطرق علاجها**
- **العتيبي: ظاهرة تعاطي المخدرات وزيادة جرائم القتل من محاور استجوابنا لوزير الداخلية**
- **جوهر: جريمة بشعة هزت الوجدان الإنساني وتوجب المراجعة الجذرية للإنفلات الأمني**
- **الوسمي: ما تعيشه الكويت من اخفاقات أمر لا يمكن قبوله أو التعايش معه**
- **الحمد: حادثة أوجعت الكويتيين نرجو عدم مشاركة مقاطع الفيديو الخاصة بها**

5 نواب يقترحون تنظيماً متكاملاً للأندية وجمعيات النفع العام

أعلن 5 نواب عن تقدمهم باقتراح بقانون بإضافة مادتين جديدتين برقم (5 مكرراً و5 مكرراً أ) إلى القانون رقم 24 لسنة 1962 في شأن الأندية وجمعيات النفع العام. ويقضي الاقتراح الذي تقدم به كل من النواب بدرالحميدي ومبارك العرو، وأسامة المناور، ومهلهل المضف ، ود. عبدالعزيز الصقعبي ، بأن تقوم النوادي وفق تنظيم متكامل يشمل الملاعب والحدائق وحمامات السباحة وأماكن المشى والترفيه الاجتماعي.

ونص الاقتراح على ما يلي: (مادة أولى)

تضاف إلى القانون رقم 24 لسنة 1962 المشار إليه مادتان جديدتان برقم (5 مكرراً و5 مكرراً أ) نصهما التالي:

مادة 5 مكرراً:

يجب أن يتضمن النظام الأساسي للجمعية والنادي ضمن أغراضه جميع الأنشطة الاجتماعية والثقافية والترفيهية للأعضاء وأسرهم إلى جانب الأنشطة الرياضية. ويكون الاشتراك متاحاً أمام جميع الأسر الكويتية وفق تنظيم متكامل يشمل الملاعب وحمامات السباحة وأكثر من ممشى. ويكون استخدامها والمشاركة في العضوية مقابل اشتراكات سنوية للعضوية يحددها مجلس إدارة النادي بناء على موافقة الجمعية العمومية المختصة وتسري أحكام هذه المادة على جميع الأندية الشاملة والمتخصصة والاتحادات الرياضية وأنديتها وفقاً للقواعد المنظمة لأعمالها في القانون رقم 87 لسنة 2017 المشار إليه.

مادة 5 مكرراً

تقوم الاتحادات الرياضية والنوادي الشاملة والمتخصصة والنوادي الأخرى خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون بكافة الأعمال والإجراءات اللازمة لتحديث مرافق النادي واستكمال نواحي النقص فيها بما يكفل تحقيق الأهداف المشار إليها في المادة السابقة لتكون صالحة للاستخدام وتحقيق أهداف التطوير والتجديد اللازم لها.

وتلتزم الوزارات والجهات ذات الصلة في المدة ذاتها بدعم وتمويل هذه الأعمال وتوفير مساحات والبنية التحتية اللازمة لها.

وتحدد اللائحة التنفيذية ماهية المرافق وتحديد الخدمات المطلوبة المساعدة والمساندة لهذه الأنشطة وفق طبيعة وحاجة كل منها.

(مادة ثانية)

تصدر اللائحة التنفيذية والقرارات المنظمة لهذه الأنشطة بقرار يصدر من الوزير المختص. خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون.

(مادة ثالثة)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

(مادة رابعة):

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء –كل فيما يخصه– تنفيذ هذا القانون. ويعمل به من تاريخ نفاذه.

ونصت المذكرة الإيضاحية على أنه توافقاً مع أحكام الدستور التي دعت إلى تأكيد قيام الدولة بحفظ دعامات المجتمع والأسرة بما يحفظ كيانها، وفقاً لأحكام الدين والأخلاق، وتأكيد الانتماء للوطن، فضلاً عن حماية النشء في أعماله وحمايته من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي كما جاءت المواد (7 – 10) من الدستور، إضافة إلى ما جاء بنص المادة (40) منه اهتمام الدولة خاصة، في المواد المذكورة بالبناء البدني والخلقي والعقلي.

وهذه الأسس وتلك العناصر لا تحقق غاياتها من دون العناية بأنماط الرياضة، مستكملة عقدها وأهدافها بالأنشطة الثقافية والترفيهية والاجتماعية للشباب في أماكن متخصصة لممارستها في أجواء أسرية واجتماعية تحفظ الهوية وتحقق أهداف الدولة في تربية وبناء الشباب وهم عدة الحياة ومنار المستقبل.

ومع ذلك جاءت القوانين المنظمة للرياضة وللنوادي وجمعيات النفع العام خلواً من بيان واضح على استغلال الاتحادات الرياضية وما يتبعها من النوادي الشاملة والمتخصصة على صور أو أنماط الممارسة الاجتماعية والثقافية داخل ملاعبها ومبانيها، الأمر الذي أوجب النظر في حسن استغلالها بما يحقق الصالح العام منها بدعم من الدولة.

لذلك جاء هذا الاقتراح ليضع الأندية الشاملة والمتخصصة بما فيها من الأنشطة الثقافية والاجتماعية، ولتصبح هذه الأندية ملتقى اجتماعيا لجميع الأسر الكويتية، وتكون متنفسا غير مقصور على الأنشطة الرياضة بل تتاح للجميع لممارسة هواياتهم وأنواع الرياضة التي يرغبون فيها.

ولذا جاء التعديل بإضافة مادتين جديدين برقم (5 مكرراً، و5 مكرراً (أ)) تعملان على أن تقوم النوادي وفق تنظيم متكامل يشمل الملاعب والحدائق وحمامات السباحة وأماكن المشى والترفيه الاجتماعي.

جانب من النواب

جوهر: استحقاقات تشريعية لحماية المواطن وإغلاق الباب أمام مراسيم الضرورة

أعلن النائب د. حسن جوهر عن عزمه التقدم وعدد من النواب بطلب لعقد جلسة خاصة يوم الأربعاء المقبل لمناقشة عدد من الاستحقاقات التشريعية.

وقال جوهر في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة «استكمالا للتجاوزات التي يمارسها رئيس مجلس الأمة نحن بدورنا نوضح ونعري هذه الممارسات أمام الشعب الكويتي الكريم».

وأضاف « يبدو أن الاخ رئيس المجلس استعلم من وسائل التواصل الاجتماعي أن هناك طلباً فأراد أن يخطو خطوة للهروب للأمام كالعادة بتوجيه دعوة لعقد جلسة خاصة يوم الخميس الأول من يوليو لمناقشة الحالة المالية للدولة».

واعتبر أن «هذه الحالة تحدث لأول مرة بأن تتم الدعوة فيها عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي من دون أن تصل الدعوة رسمياً إلى الزملاء أعضاء مجلس الأمة وهذا يبين أنها كانت خطوة استباقية ولكن كالعادة خطوة استباقية مكشوفة وسوف نمارس هذا الدور لتعرية مثل هذه المحاولات أمام الشعب الكويتي الكريم».

واكد أن النواب تقدموا بطلب الجلسة الخاصة استشعارا منهم بأهمية عدد من التشريعات الموضوع المهم كإجراء دستوري ومناقشة استقالة النائب يوسف الفضالة منذ شهور عدة وغيرها من المواضيع.

وشدد جوهر على أنه « لم يعد هناك أي مبرر للحكومة التي قاطعت الجلسات بحجة الأعراف البرلمانية وجلوس بعض النواب على مقاعد الوزراء حيث حضرت الحكومة الجلسة الأخيرة لمناقشة الميزانية وصوتت من خارج القاعة».

كما أعرب عن اعتقاده بأن الحكومة قد تستغل العطلة البرلمانية الطويلة في إصدار مراسيم ضرورة تتعارض مع مصلحة المواطن ومنها قانون الدين العام وقانون الضرائب.

واعتبر أن « مناقشة الميزانية العامة للدولة والميزانيات الملحقة والمستقلة في جلسة خاصة بدلاً من الجلسة العلنية ومن دون انتظار تقارير لجنة الميزانيات التي عقدت 59 اجتماعاً بهذا الشأن أمر مخالف للائحة».

ولفت إلى أن طلب الجلسة الخاصة المقدم من النواب تضمن مناقشة مجموعة من القوانين التي تمت التقارير الخاصة بها في اللجان المعنية واستكملت هذه الطلبات شكلها اللائحي بتقديمها وفق الأصول اللائحية المطلوبة.

د. حسن جوهر

لحماية المواطن ولسد أي ذريعة أمام الحكومة بإصدار مرسوم ضرورة لتعديل قانون الدوائر الانتخابية.

وأشار إلى أن من أهم تلك الاستحقاقات قانون حماية المواطنة والنظر في تقارير لجنة الداخلية فيما يتعلق بالانتخابات والجداول الانتخابية والمقترحات النيابية التي قدمت في هذا الشأن بعد سحب الحكومة قانونها الوحيد بتنظيم الجداول الانتخابية وفقاً للبطاقة المدنية والهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وبين أن من هذه الاستحقاقات مناقشة الحالة المالية للدولة هذا